قوانين

قانون رقم 14–06 مؤرخ في 13 شوّال عام 1435 الموافق 9 غشت سنة 2014، يتعلق بالخدمة الوطنية.

إن رئيس الجمهورية،

– بناء على الدستور، لا سيما المواد 25 و61 و62 و77 و98 و119 و120 و122–27 و125 (الفقرة 2) و126 منه،

– وبمقتضى الأمر رقم 68–82 المؤرخ في 18 محرم عام 1388 الموافق 16 أبريل سنة 1968 والمتضمن سن الخدمة الوطنية، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 71–28 المؤرخ في 26 صفر عام 1391 الموافق 22 أبريل سنة 1971 والمتضمن قانون القضاء العسكري، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 74–103 المؤرخ في أول ذي القعدة عام 1394 الموافق 15 نوفمبر سنة 1974 والمتضمن قانون الخدمة الوطنية، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 76–106 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1396 الموافق 9 ديسمبر سنة 1976 والمتضمن قانون المعاشات العسكرية، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 76–110 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1396 الموافق 9 ديسمبر سنة 1976 والمتضمن الواجبات العسكرية للمواطنين الجزائريين،

– وبمقتضى الأمر رقم 76–111 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1396 الموافق 9 ديسمبر سنة 1976 والمتضمن مهام الاحتياط وتنظيمه،

– وبمقتضى الأمر رقم 76–112 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1396 الموافق 9 ديسمبر سنة 1976 والمتضمن القانون الأساسي لضباط الاحتياط،

– وبمقتضى القانون رقم 83–11 المؤرخ في 21 رمضان عام 1403 الموافق 2 يوليو سنة 1983 والمتعلق بالتأمينات الاجتماعية، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 83–12 المؤرخ في 21 رمضان عام 1403 الموافق 2 يوليو سنة 1983 والمتعلق بالتقاعد، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 89–19 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1410 الموافق 12 ديسمبر سنة 1989 والمتضمن تخفيض المدّة القانونية للخدمة الوطنية،

– وبمقتضى القانون رقم 90–11 المؤرخ في 26 رمضان عام 1410 الموافق 21 أبريل سنة 1990 والمتعلق بعلاقات العمل، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 11–10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011 والمتعلق بالبلدية،

– وبعد رأي مجلس الدولة،

– وبعد مصادقة البرلمان،

يصدر القانون الآتي نصه :

الباب الأول
أحكام عامة

الفصل الأول
التعريف

المادة الأولى : الخدمة الوطنية هي مشاركة المواطنين في الدفاع الوطني.

تخصص الخدمة الوطنية لتلبية حاجات الجيش الوطني الشعبي.

المادة 2 : يقصد بالمشاركة في الدفاع الوطني، تأدية المهام المخولة للجيش الوطني الشعبي بموجب الدستور والتي تتعلق بالمحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية وكذا الحفاظ على وحدة البلاد وسلامتها الترابية.

الفصل الثاني
المبادئ

المادة 3 : إن الخدمة الوطنية إجبارية لكل المواطنين الجزائريين البالغين من العمر تسع عشرة (19) سنة كاملة.

المادة 4 : تؤدى الخدمة الوطنية بالشكل العسكري في هياكل الجيش الوطني الشعبي.

ويتم أداؤها بصفة مستمرة خلال كل مدتها القانونية.

المادة 5 : تحدد المدة القانونية للخدمة الوطنية باثني عشر (12) شهرا.

المادة 6 : إن تنفيذ الخدمة الوطنية من صلاحيات وزير الدفاع الوطني.

وتضمن تنفيذها هياكل وزارة الدفاع الوطني بالتنسيق مع الهياكل الإدارية المدنية المعنية.

المادة 7 : كل مواطن لم يبرر وضعيته القانونية تجاه الخدمة الوطنية، لا يمكنه أن يوظف في القطاع العام أو الخاص، أو أن يزاول مهنة أو نشاطا حرا.

تحدد مختلف الوضعيات تجاه الخدمة الوطنية عن طريق التنظيم.

المادة 8 : كل مواطن مدعو لشغل وظيفة أو منصب مسؤولية في مؤسسات الدولة والهيئات التابعة لها، أو لتولي مهمة انتخابية، يجب أن يكون متحررا من التزامات الخدمة الوطنية، كما هو محدد في المادة 60 أدناه.

المادة 9 : يقاضى المواطن الموجود في وضعية عصيان وعسكري الخدمة الوطنية أمام المحاكم العسكرية، طبقا لأحكام قانون القضاء العسكري المذكور أعلاه.

الباب الثاني
الإحصاء والانتقاء الطبي

الفصل الأول
الإحصاء

المادة 10 : تخص عملية الإحصاء كل المواطنين المقيمين في الجزائر أو في الخارج والبالغين من العمر سبعة عشر (17) عاما خلال السنة الجارية.

المادة 11 : يجب على المواطنين المعنيين أن يسجلوا أنفسهم في قوائم الإحصاء لبلدية إقامتهم أو لدى الممثليات الدبلوماسية أو القنصلية بالخارج، وتسلم لهم شهادة إحصاء.

في حالة الغياب، يجب أن يطلب التسجيل في قوائم الإحصاء من طرف الولي الشرعي للمواطن المعني.

المادة 12 : يجب على هياكل الدولة، ولا سيما منها تلك المذكورة في المادة 11 أعلاه، توفير كل الشروط الضرورية للسير الحسن لأعمال الإحصاء.

المادة 13 : تجرى عملية الإحصاء من 2 يناير إلى 30 سبتمبر من كل سنة.

ترسل جداول وملفات الإحصاء من طرف الولايات، مباشرة ومن الممثليات الدبلوماسية أو القنصلية بالخارج، عن طريق وزارة الشؤون الخارجية قبل 31 ديسمبر من كل سنة، إلى هيئة الخدمة الوطنية المؤهلة، بعد المراقبة والتحيين مع التأكيد، بوجه خاص، على ما يأتي :

- حالات الجنسية غير المثبتة،
- التسجيل المزدوج،
- المسجلون خطأ،
- محلات الإقامة.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة، كلما اقتضت الضرورة، عن طريق التنظيم.

المادة 14 : لا يمكن شطب أي أحد من قوائم الإحصاء ما عدا المواطنين المتوفين.

على الولايات والممثليات الدبلوماسية أو القنصلية في الخارج أن ترسل، إلى هيئة الخدمة الوطنية المؤهلة، بيانات وفيات المواطنين المحصيين المتوفين خلال السنة الجارية، مع جداول وملفات الإحصاء المذكورة في المادة 13 أعلاه، وفي نفس الآجال.

المادة 15 : يسجل المواطنون المنسيون في جداول الإحصاء للسنوات السابقة في جداول الإحصاء للصف الجاري إحصاؤه، بعد معاينة النسيان.

ويخضع هؤلاء المواطنون لجميع الالتزامات التي كانوا سيقومون بها، لو تم تسجيلهم في الآجال المطلوبة.

الفصل الثاني
الانتقاء الطبي

المادة 16 : يتمثل الانتقاء الطبي في فحص المواطنين المحصيين وتحديد حالتهم الصحية و البت في تأهيلهم.

يتعين على المواطنين المستدعين، الحضور إجباريا في الآجال المطلوبة لعملية الانتقاء الطبي.

تحدد الكيفيات التطبيقية للانتقاء الطبي للمواطنين المقيمين في الخارج عن طريق التنظيم.

المادة 17 : يعفى من الحضور إلى هيئة الخدمة الوطنية المختصة قصد الخضوع للانتقاء الطبي، المواطنون المصابون بعجز أو مرض عضال ونهائي ومثبت بتقريرين طبيين، أحدهما، على الأقل، صادر عن هيكل تابع للصحة العمومية.

ويعد الدرك الوطني محضر بمعاينة المانع.

المادة 18 : يعفى من الحضور إلى هيئات الخدمة الوطنية المختصة بتقديم الوثائق التبريرية :

– المواطنون المستشفون أو الذين يعالجون من جراء إصابات تجعلهم غير قادرين على التنقل إلى غاية شفائهم،

– المواطنون المحبوسون بالمؤسسات العقابية إلى غاية إطلاق سراحهم.

المادة 19 : ما عدا حالات القوة القاهرة والحالات المنصوص عليها في المادتين 17 و18 أعلاه، فإن المواطنين الذين لا يستجيبون للأمر بالحضور للانتقاء الطبي، يعلنون مؤهلين تلقائيا ويفقدون الحق في طلب الإعفاء.

المادة 20 : يصنف المواطنون، بعد الخضوع للانتقاء الطبي، إلى :

– مؤهلين للخدمة الوطنية،

– غير مؤهلين للخدمة الوطنية.

وعلى إثر ذلك، يتم إعلامهم بنتيجة الانتقاء الطبي.

المادة 21 : يلزم المواطنون، أثناء حضورهم أمام هيئة الخدمة الوطنية المختصة، بالتصريح بالمعلومات الصحيحة المتعلقة بمستواهم التعليمي وعناوينهم وكل تغيير في محل الإقامة وكذا كل معلومة أخرى مطلوبة من طرف الهيئة المذكورة.

دون الإخلال بالمتابعات الجزائية، يحرم المواطنون الذين يقومون، بهدف التهرب من التجنيد، بالتصريح الكاذب عن قصد من المزايا المقررة بموجب القانون في مجال الإعفاء وإرجاء التجنيد.

المادة 22 : يمكن للمواطن، أثناء الانتقاء الطبي، إيداع ملف قصد طلب الإعفاء أو إرجاء التجنيد أو التأجيل بسبب الدراسة أو التكوين.

يتيح إيداع ملف الإعفاء تسليم وصل.

المادة 23 : يمكن للمواطن في حالة تعرضه لمرض أو إصابة جديدة قد تؤدي إلى إعفائه من الخدمة الوطنية، طلب الخضوع لفحص طبي إثباتي قبل تجنيده.

الباب الثالث
الإعفاء وإرجاء التجنيد والتأجيل

الفصل الأول
الإعفـاء

المادة 24 : يمكن منح الإعفاء من الخدمة الوطنية، وذلك حتى بعد التجنيد، لكل مواطن يتقدم بطلب ويأتي بالدليل على أنه يمثل حالة اجتماعية جديرة بالاهتمام.

المادة 25 : تحال الحالات الاجتماعية الجديرة بالاهتمام إلى اللجنة الجهوية للإعفاء من الخدمة الوطنية التي تنشأ لدى كل ناحية عسكرية.

يحدّد تشكيل وسير اللجنة الجهوية للإعفاء من الخدمة الوطنية بقرار من وزير الدفاع الوطني.

المادة 26 : تحال الطعون التي يتقدم بها المواطنون ضد القرارات الصادرة عن اللجنة الجهوية للإعفاء من الخدمة الوطنية إلى الهيئة المركزية للخدمة الوطنية بوزارة الدفاع الوطني لدراستها والبت فيها.

الفصل الثاني
إرجاء التجنيد

المادة 27 : يمكن أن تمنح هيئة الخدمة الوطنية المختصة، إرجاء التجنيد للمواطنين المطالبين به، في الحالتين الآتيتين :

– المانع المؤقت المبرر،

– وجود أخ مجند مؤدي للخدمة الوطنية أو معاد استدعاؤه في إطار التعبئة.

الفصل الثالث
التأجيل

المادة 28 : يمكن منح التأجيل بسبب الدراسة أو التكوين من طرف هيئة الخدمة الوطنية المختصة للمواطنين المطالبين به.

ويمكن تجديد التأجيل إلى غاية نهاية الدراسة أو التكوين.

المادة 29 : لا يمكن منح التأجيل بسبب الدراسة أو التكوين للمواطنين المجازين الذين سجلوا أنفسهم في مسارات دراسية تعادل المستوى المحاز أو تقل عنه.

المادة 30 : ترسل قوائم التلاميذ والمتربصين والطلبة المسجلين وكذا قوائم الحائزين على الشهادات، سنويا، من طرف الوزارات الوصية إلى الهيئة المركزية للخدمة الوطنية لوزارة الدفاع الوطني.

الباب الرابع
النداء والعصيان

الفصل الأول
النداء

المادة 31 : يكون النداء عند سن تسع عشرة (19) سنة كاملة.

المادة 32 : تعد هيئات الخدمة الوطنية المختصة أوامر الاستدعاء التي تسلم، مقابل وصل استلام، مباشرة للمواطنين المعنيين أو عن طريق الدرك الوطني.

تحدد الكيفيات التطبيقية لنداء المواطنين المقيمين في الخارج عن طريق التنظيم.

المادة 33 : يجب على كل مواطن تسلم أمر استدعاء، الالتحاق بوحدة تجنيده في التاريخ المحدد بأمر الاستدعاء.

وإذا لم يلتحق، ما عدا في حالة القوة القاهرة، يبلغ له أمر استدعاء ثان مرفق بأمر التحاق للدفعة المقبلة.

المادة 34 : يبلغ أمر الاستدعاء المرفق بأمر التحاق للمواطن المعني، عندما يسلم له قانونا مقابل وصل استلام.

وفي حالة رفض المعني الإفادة باستلامه، يعتبر الأمر مبلغا قانونا.

الفصل الثاني
العصيان

المادة 35 : يعد عاصيا كل مواطن :

– مدعو لأداء التزاماته تجاه الخدمة الوطنية، طبقا لأحكام المادة 34 أعلاه، إذا لم يلتحق بوحدة تجنيده، ما عدا في حالة القوة القاهرة،

– بلغ خمسا وعشرين (25) سنة كاملة ولم يلب واجب الإحصاء أو الانتقاء الطبي بمفهوم المادتين 11 و16 أعلاه، ما عدا في حالة القوة القاهرة.

المادة 36 : ترفع ضد كل مواطن يكون في حالة عصيان، شكوى من هيئة الخدمة الوطنية المختصة، أمام المحكمة العسكرية المختصة إقليميا.

المادة 37 : تتوقف حالة العصيان، على الخصوص، في إحدى الحالات الآتية :

– التوقيف،

– الامتثال الطوعي،

– النطق بحالة العصيان خطأ،

– الوفاة.

المادة 38 : بغض النظر عن القرار الصادر عن المحكمة العسكرية المختصة إقليميا، تبت هيئة الخدمة الوطنية المختصة في وضعية المواطن تجاه الخدمة الوطنية.

المادة 39 : تحدد كيفيات تكوين ملف الشكوى من أجل العصيان ونشر وإيقاف الأبحاث تجاه العصاة، عن طريق التنظيم.

الباب الخامس
التجنيد والتكوين والتسمية والوضعيات القانونية الأساسية

الفصل الأول
التجنيد

المادة 40 : يقسم كل صف سن للمواطنين المعنيين بالخدمة الوطنية إلى عدة دفعات.

يحدد عدد الدفعات وكذا تواريخ تجنيدها بقرار من وزير الدفاع الوطني.

المادة 41 : يجند كل مواطن عندما يلتحق بوحدته ويخضع للفحص الطبي للتجنيد ويكون موضوع إشعار بالتجنيد.

وعلى إثر ذلك، يدمج في إطار عسكريي الخدمة الوطنية ويخضع لأحكام هذا القانون والقوانين والنظم التي تحكم المستخدمين العسكريين.

المادة 42 : يوجه المواطنون المعترف بعجزهم النهائي عن أداء الخدمة العسكرية، على إثر الفحص الطبي للتجنيد، إلى هيئة الخدمة الوطنية المختصة للقيام بالإجراءات الإدارية للإعفاء.

المادة 43 : يوجه عسكريو الخدمة الوطنية المجندون المعترف بعجزهم النهائي عن أداء الخدمة العسكرية قبل نهاية المدة القانونية للخدمة الوطنية بعد قرار بإنهاء الخدمة بصفة نهائية، إلى هيئة الخدمة الوطنية المختصة للقيام بالإجراءات الإدارية للإعفاء.

المادة 44 : يصنف عسكريو الخدمة الوطنية إلى :

– طلبة ضباط الخدمة الوطنية،

– طلبة صف ضباط الخدمة الوطنية،

– طلبة رجال الصف الخدمة الوطنية.

توضح أحكام هذه المادة بقرار من وزير الدفاع الوطني.

الفصل الثاني
التكوين

المادة 45 : يستفيد عسكريو الخدمة الوطنية المجندون من تكوين عسكري، تحدد مدته ومضمونه بقرار من وزير الدفاع الوطني.

المادة 46 : علاوة عن التكوين العسكري وحرفة الأسلحة، يمكن لعسكريي الخدمة الوطنية الاستفادة من تكوينات مكيفة حسب أماكن تحويلهم.

الفصل الثالث
التسمية

المادة 47 : يسمى عسكريو الخدمة الوطنية، على إثر انتهاء التكوين العسكري، طبقا للتنظيم الساري المفعول، في إحدى رتب السلم العسكري الآتية :

– ملازم،

– مرشح،

– رقيب،

– عريف أول،

– عريف،

– جندي.

الفصل الرابع
الوضعيات القانونية الأساسية

المادة 48 : يوضع عسكري الخدمة الوطنية في إحدى الوضعيتين القانونيتين الأساسيتين الآتيتين :

– القيام بالخدمة،

– عدم القيام بالخدمة.

القسم الأول
القيام بالخدمة

المادة 49 : القيام بالخدمة هو وضعية عسكري الخدمة الوطنية الموجود في نشاط الخدمة التي تؤخذ بعين الاعتبار في حساب مدة الخدمة التي تم أداؤها.

ويبقى في هذه الوضعية، عسكري الخدمة الوطنية :

– الموجود في الأسر عند العدو أو الرهينة أو المفقود لمدة سنة (1)،

– المستبقى بعد المدة القانونية للخدمة الوطنية للأسباب المذكورة في المادة 59 من هذا القانون.

يكون عسكري الخدمة الوطنية الموجود في إحدى الحالات المذكورة سالفا، بعد المدة القانونية للخدمة الوطنية، بمثابة عسكري عامل أو يعمل بموجب عقد، حسب رتبته.

القسم الثاني
عدم القيام بالخدمة

المادة 50 : عدم القيام بالخدمة هو الوضعية المؤقتة لانقطاع عسكري الخدمة الوطنية عن الخدمة، الموجود في إحدى الحالات الآتية :

– رهن الحبس في مؤسسة عقابية عسكرية أو مدنية،

– الموجود في الأسر عند العدو أو الرهينة أو المفقود بعد سنة (1) من أسره أو حجزه كرهينة أو فقدانه. وفي هذه الوضعية، يتقاضى ذوو حقوقه حصة من راتبه تحدد عن طريق التنظيم.

الباب السادس
نهاية الخدمة بصفة نهائية والاستبقاء والتحرر من التزامات الخدمة الوطنية

الفصل الأول
نهاية الخدمة بصفة نهائية

المادة 51 : يتم إنهاء خدمة عسكريي الخدمة الوطنية بصفة نهائية بعد أدائهم المدة القانونية للخدمة الوطنية.

المادة 52 : المدة التي يقضيها عسكريو الخدمة الوطنية في حالة فرار، وكذا المدة التي يقضونها في المؤسسات العقابية العسكرية أو المدنية من جراء إدانتهم، لا يعتد بها في حساب مدة الخدمة الوطنية المؤداة.

المادة 53 : يتم استبقاء عسكريي الخدمة الوطنية الذين جمعوا أكثر من ثلاثين (30) يوما من التوقيف، بعد تسريح دفعتهم لمدة تساوي نصف الفترة الكلية للعقوبة التأديبية.

المادة 54 : تعد كخدمة فعلية، كل فترة حبس مؤقت قضاها عسكري الخدمة الوطنية وتكون متبوعة بأمر بألاّ وجه للمتابعة أو بالإفراج أو بحكم البراءة أو بالإعفاء من العقوبة.

المادة 55 : يخضع عسكري الخدمة الوطنية لفحص طبي يدعى فحص نهاية الخدمة بصفة نهائية، عند انقضاء المدة القانونية للخدمة الوطنية.

وخلال هذا الفحص، وفي حالة العجز أو المرض المثبت قانونا، يحال ملف الخبرة إلى اللجنة الطبية المختصة، وفقا للتنظيم المعمول به.

وفي هذه الحالة، يمكن استبقاؤه بعد المدة القانونية للخدمة الوطنية كما هو محدد في المادة 59 أدناه.

المادة 56 : يسلم عسكريو الخدمة الوطنية الذين أتموا التزامهم القانوني عند نهاية خدمتهم بصفة نهائية، بطاقة الخدمة الوطنية، وفقا للتنظيم المعمول به.

المادة 57 : يسلم عسكريو الخدمة الوطنية،الذين أتموا التزامهم القانوني، شهادة حسن السيرة، شرط أن لا يكونوا قد تعرضوا لعقوبات تأديبية تفوق مدتها ثمانية (8) أيام توقيف.

يحدد شكل وكيفيات إعداد وتسليم هذه الشهادة بقرار من وزير الدفاع الوطني.

المادة 58 : يدمج عسكريو الخدمة الوطنية الذين أدّوا التزاماتهم تجاه الخدمة الوطنية في الاحتياط، وفقا للتشريع الذي يحكم الاحتياط.

الفصل الثاني
الاستبقاء

المادة 59 : يمكن استبقاء عسكريي الخدمة الوطنية، بقرار من وزير الدفاع الوطني، بعد المدة القانونية للخدمة الوطنية، لسبب صحي أوفي الحالات الاستثنائية.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

الفصل الثالث
التحرر من التزامات الخدمة الوطنية

المادة 60 : يكون متحررين من التزامات الخدمة الوطنية، المواطنون :

– الذين أدوا المدة القانونية للخدمة الوطنية،

– المعلنون غير المؤهلين للخدمة الوطنية، وفقا لأحكام المواد 17 و20 و42 و43 من هذا القانون،

– المعفون بسبب حالاتهم الاجتماعية الجديرة بالاهتمام، وفقا لأحكام المواد 24 و25 و26 من هذا القانون،

– المجندون المتطوعون في صفوف الجيش الوطني الشعبي الذين خدموا لمدة تعادل على الأقل ضعف مدة الخدمة الوطنية،

– المجندون المتطوعون في صفوف الجيش الوطني الشعبي المحالون إلى الحياة المدنية بسبب العجز النهائي عن أداء الخدمة.

المادة 61 : يكون كذلك متحررين من التزامات الخدمة الوطنية، المواطنون الموجودون في وضعية قانونية تجاه الخدمة الوطنية المعلنون مؤهلين لا يجندون من الهيئة المركزية للخدمة الوطنية بوزارة الدفاع الوطني.

الباب السابع
الحقوق والواجبات

الفصل الأول
الحقوق

المادة 62 : لعسكري الخدمة الوطنية الحق في منحة شهرية.

يحدد مبلغ المنحة الشهرية لكل رتبة عن طريق التنظيم.

المادة 63 : يحصل عسكري الخدمة الوطنية الموجود في وضعية القيام بالخدمة، بعد المدة القانونية للخدمة الوطنية، على راتب الخدمة، حسب رتبته، الموافق لراتب العسكري العامل أو الذي يعمل بموجب عقد.

المادة 64 : يحق للمواطنين المستدعين للانتقاء الطبي والتجنيد وعند إنهاء خدمتهم بصفة نهائية، ضحايا إصابات بمناسبة تنقلهم ما بين مقر إقامتهم وهيئة الخدمة الوطنية أو وحدة تجنيدهم، الاستفادة من تعويض ضمن الشروط المحددة بموجب قانون المعاشات العسكرية المذكور أعلاه.

المادة 65 : يستفيد المواطنون من تعويض جزافي لمصاريف النقل عند الانتقاء الطبي والتجنيد وإنهاء الخدمة بصفة نهائية.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة بقرار من وزير الدفاع الوطني.

المادة 66 : يستفيد المواطنون عند الانتقاء الطبي من مجانية الإطعام.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة بقرار من وزير الدفاع الوطني.

المادة 67 : يعلق التجنيد كل علاقة عمل، مهما يكن نظامها القانوني.

يوضع عسكري الخدمة الوطنية على المستوى القانوني الأساسي لدى مستخدمه العام أو الخاص، في وضعية تسمى الخدمة الوطنية.

المادة 68 : بمجرد إنهاء الخدمة بصفة نهائية، يحق للمواطن إعادة الإدماج بصفة فورية في منصب عمله الأصلي أو في منصب معادل حتى ولو كان خارج حدود المناصب المتوفرة بقوة القانون، ويجب أن يتم ذلك في أجل لا يتعدى ستة (6) أشهر.

المادة 69 : يستفيد المواطن المعاد إدماجه في منصب عمله، من كل الحقوق المكتسبة وقت تجنيده في الخدمة الوطنية.

المادة 70 : تدخل مدة الخدمة الوطنية الفعلية في حساب أقدمية الخدمة المطلوبة للترقية والتقاعد، طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

وتعتبر هذه المدة كفترة خبرة مهنية من أجل التوظيف.

المادة 71 : يستفيد المواطن الذي أدى التزامات الخدمة الوطنية من الأولوية في الترشح لعقد تجنيد في صفوف الجيش الوطني الشعبي، مع مراعاة استيفاء الشروط المحددة بموجب التشريع والتنظيم الساريي المفعول.

المادة 72 : يمكن ترقية عسكري الخدمة الوطنية إلى رتبة أعلى :

– من أجل استحقاق خاص قصد المكافأة على أعمال شرف أو حوادث حرب أو أعمال الشجاعة،

– بعد الوفاة، عرفانا لتضحية العسكري المتوفى في خدمة مأمور بها أو الذي سقط في ميدان الشرف.

المادة 73 : علاوة عن الحقوق المذكورة أعلاه، يستفيد عسكريو الخدمة الوطنية من الحقوق التي يمنحها لهم القانون الأساسي العام للمستخدمين العسكريين.

الفصل الثاني
الواجبات

المادة 74 : يلزم عسكريو الخدمة الوطنية بالواجبات المحددة بموجب القانون الأساسي العام للمستخدمين العسكريين وكذا القوانين والنظم المعمول بها في الجيش الوطني الشعبي.

الباب الثامن
أحكام انتقالية وختامية

المادة 75 : تلغى كل الأحكام المخالفة لهذا القانون، لا سيما :

– المواد من 2 إلى 6 من الأمر رقم 68–82 المؤرخ في 18 محرم عام 1388 الموافق 16 أبريل سنة 1968 والمتضمن سن الخدمة الوطنية،

– الأمر رقم 74–103 المؤرخ في أول ذي القعدة عام 1394 الموافق 15 نوفمبر سنة 1974 والمتضمن قانون الخدمة الوطنية،

– القانون رقم 89–19 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1410 الموافق 12 ديسمبر سنة 1989 والمتضمن تخفيض المدّة القانونية للخدمة الوطنية.

المادة 76 : تبقى الأحكام التنظيمية المتعلقة بالخدمة الوطنية المعمول بها، عند تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، سارية المفعول حتى صدور النصوص التطبيقية لهذا القانون.

تحدد كيفيات تطبيق هذا القانون على عسكريي الخدمة الوطنية الموجودين في الخدمة بتاريخ نشره، عن طريق التنظيم.

المادة 77 : ينشر هذا القانون في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرر بالجزائر في 13 شوّال عام 1435 الموافق 9 غشت سنة 2014.

عبد العزيز بوتفليقة

LOIS

Loi n° 14-06 du 13 Chaoual 1435 correspondant au 9 août 2014 relative au service national.

— — — —

Le Président de la République,

Vu la Constitution, notamment ses articles 25, 61, 62, 77, 98, 119, 120,122-27, 125 (alinéa 2) et 126 ;

Vu l'ordonnance n° 68-82 du 16 avril 1968, modifiée et complétée, portant institution d'un service national ;

Vu l'ordonnance n° 71-28 du 22 avril 1971, modifiée et complétée, portant code de justice militaire ;

Vu l'ordonnance n° 74-103 du 15 novembre 1974, modifiée et complétée, portant code du Service National ;

Vu l'ordonnance n° 76-106 du 9 décembre 1976, modifiée et complétée, portant code des pensions militaires ;

Vu l'ordonnance n° 76-110 du 9 décembre 1976 portant obligations militaires des citoyens algériens ;

Vu l'ordonnance n° 76-111 du 9 décembre 1976 portant missions et organisation de la réserve ;

Vu l'ordonnance n° 76-112 du 9 décembre 1976 portant statut des officiers de réserve ;

Vu la loi n° 83-11 du 2 juillet 1983, modifiée et complétée, relative aux assurances sociales ;

Vu la loi n° 83-12 du 2 juillet 1983, modifiée et complétée, relative à la retraite ;

Vu la loi n° 89-19 du 12 décembre 1989 portant réduction de la durée légale du Service National ;

Vu la loi n° 90-11 du 21 avril 1990, modifiée et complétée, relative aux relations de travail ;

Vu la loi n° 11-10 du 20 Rajab 1432 correspondant au 22 juin 2011 relative à la commune ;

Après avis du conseil d'Etat ;

Après adoption par le Parlement ;

Promulgue la loi dont la teneur suit :

TITRE 1er

DISPOSITIONS GENERALES

CHAPITRE 1er

DE LA DÉFINITION

Article 1er. — Le service national est la participation des citoyens à la défense nationale.

Il est destiné à répondre aux besoins de l'Armée Nationale Populaire.

Art. 2. — Il est entendu par participation à la défense nationale, l'accomplissement des missions dévolues à l'Armée Nationale Populaire par la Constitution et liées à la sauvegarde de l'indépendance nationale, la défense de la souveraineté nationale, ainsi que la préservation de l'unité et de l'intégrité territoriale du pays.

CHAPITRE 2

DES PRINCIPES

Art. 3. — Le service national est obligatoire pour tous les citoyens algériens âgés de dix-neuf (19) ans révolus.

Art. 4. — Le Service National s'accomplit en la forme militaire au sein des structures de l'Armée Nationale Populaire.

Il s'effectue de façon continue durant toute sa durée légale.

Art. 5. — La durée légale du service national est fixée à douze (12) mois.

Art. 6. — La mise en œuvre du service national relève des attributions du ministre de la défense nationale.

Elle est assurée par les structures du ministère de la défense nationale, en relation avec les structures administratives civiles concernées.

Art. 7. — Tout citoyen ne justifiant pas de sa situation régulière vis-à-vis du service national ne peut être recruté dans le secteur public ou privé, ou exercer une profession ou une activité libérale.

Les différents cas de situation vis-à-vis du service national sont définis par voie réglementaire.

Art. 8. — Tout citoyen devant occuper une fonction ou un poste de responsabilité au sein des institutions de l'Etat et des organismes en dépendant, ou être investi d'une fonction élective doit être dégagé des obligations du service national, tel que prévu à l'article 60 ci-dessous.

Art. 9. — Le citoyen en situation d'insoumission et le militaire du service national sont justiciables des Tribunaux militaires, conformément aux dispositions du code de justice militaire, susvisé.

TITRE 2

RECENSEMENT ET SELECTION MEDICALE

CHAPITRE 1er

DU RECENSEMENT

Art. 10. — Le recensement concerne tous les citoyens résidant en Algérie ou à l'étranger atteignant l'âge de dix-sept (17) ans pendant l'année en cours.

Art. 11. — Les citoyens concernés sont tenus de se faire inscrire sur les tableaux de recensement de la commune de leur lieu de résidence ou des représentations diplomatiques ou consulaires à l'étranger, et il leur en est délivré une attestation de recensement.

En cas d'absence, l'inscription sur les tableaux de recensement doit être demandée par le tuteur légal du citoyen concerné.

Art. 12. — Les structures de l'Etat, notamment celles visées à l'article 11 ci-dessus, ont l'obligation de réunir l'ensemble des conditions nécessaires au bon déroulement des actions de recensement.

Art. 13. — Le recensement se déroule du 2 janvier au 30 septembre de chaque année.

Les tableaux et les dossiers de recensement sont transmis par les wilayas, directement, et par les représentations diplomatiques ou consulaires à l'étranger, par le biais du ministère des affaires étrangères, avant le 31 décembre de chaque année, à la structure du service national habilitée, après vérification et mise à jour en soulignant notamment :

— les cas de nationalité non établie ;

— les doubles emplois ;

— les inscrits par erreur ;

— les domiciliations.

Les modalités d'application du présent article sont précisées, en tant que de besoin, par voie réglementaire.

Art. 14. — Nul ne peut être rayé des tableaux de recensement à l'exclusion des citoyens décédés.

Les wilayas et les représentations diplomatiques ou consulaires à l'étranger sont tenues de transmettre à la structure du service national habilitée les avis de décès des citoyens recensés décédés durant l'année en cours, avec les tableaux et les dossiers de recensement cités dans l'article 13 ci-dessus, dans les mêmes délais.

Art. 15. — Les citoyens omis dans les tableaux de recensement des années précédentes, sont inscrits sur les tableaux de recensement de la classe en cours de recensement après la constatation de l'omission.

Ces citoyens restent soumis à toutes les obligations qu'ils auraient à accomplir s'ils avaient été inscrits dans les délais requis.

CHAPITRE 2

DE LA SELECTION MEDICALE

Art. 16. — La sélection médicale consiste à examiner les citoyens recensés, à définir leur état de santé et à se prononcer sur leur aptitude.

Les citoyens convoqués doivent se présenter obligatoirement, dans les délais requis, à la sélection médicale.

Les modalités pratiques de la sélection médicale des citoyens résidant à l'étranger sont définies par voie réglementaire.

Art. 17. — Sont dispensés de se présenter à la structure du service national compétente, pour subir la sélection médicale, les citoyens atteints d'infirmités ou de maladies de diagnostic grave et définitif, confirmées par deux comptes rendus médicaux dont un au moins émanant d'une structure de santé publique.

Un procès-verbal de constatation de l'empêchement est établi par la gendarmerie nationale.

Art. 18. — Sont dispensés de se présenter aux structures du service national compétentes, sur présentation des pièces justificatives, jusqu'à leur :

— rétablissement, les citoyens hospitalisés ou en traitement pour des affections les mettant dans l'incapacité de se déplacer ;

— élargissement, les citoyens détenus dans les établissements pénitentiaires.

Art. 19. — Hormis les cas de force majeure et les cas visés aux articles 17 et 18 ci-dessus, les citoyens qui ne répondent pas à l'ordre de convocation de la sélection médicale, sont déclarés aptes d'office et perdent le droit à la demande de dispense.

Art. 20. — A l'issue de la sélection médicale, les citoyens sont classés en :

— aptes au service national ;

— inaptes au service national.

A l'issue, ils sont informés du résultat de la sélection médicale.

Art. 21. — Lors de leur présentation à la structure du service national compétente, les citoyens sont tenus de déclarer avec exactitude les informations relatives à leurs niveaux d'études, leurs adresses et tout changement de domicile ainsi que tout autre renseignement demandé par ladite structure.

Sans préjudice des poursuites pénales, les citoyens qui, dans le but de se soustraire à l'incorporation, font sciemment de fausses déclarations, sont privés des avantages accordés par la loi en matière de dispense et de report d'incorporation.

Art. 22. — Lors de la sélection médicale, le citoyen peut déposer un dossier pour demander la dispense, le report d'incorporation ou le sursis pour études ou formation.

Le dépôt de dossier de dispense donne lieu à la délivrance d'un récépissé.

Art. 23. — En cas de maladie ou d'affection nouvellement contractée, pouvant entraîner son exemption du service national, le citoyen peut demander à subir une visite médicale confirmative avant son incorporation.

TITRE 3

DISPENSE, REPORT D'INCORPORATION ET SURSIS

CHAPITRE 1er

DE LA DISPENSE

Art. 24. — La dispense du service national peut être accordée, même après l'incorporation, à tout citoyen qui en fait la demande et qui apporte la preuve qu'il représente un cas social digne d'intérêt.

Art. 25. — Les cas sociaux dignes d'intérêt sont soumis à la commission régionale de dispense du service national instituée auprès de chaque région militaire.

La composition et le fonctionnement de la commission régionale de dispense du service national sont définis par arrêté du ministre de la défense nationale.

Art. 26. — Les recours introduits par les citoyens contre les décisions rendues par la commission régionale de dispense du service national, sont adressés à la structure centrale du service national du ministère de la défense nationale pour examen et décision.

CHAPITRE 2

DU REPORT D'INCORPORATION

Art. 27. — Le report d'incorporation peut être accordé par la structure du service national compétente, aux citoyens qui en font la demande pour les cas suivants :

— empêchement temporaire justifié ;

— avoir un frère sous les drapeaux accomplissant le service national ou rappelé dans le cadre de la mobilisation.

CHAPITRE 3

DU SURSIS

Art. 28. — Le sursis pour études ou formation peut être accordé par la structure du service national compétente, aux citoyens qui en font la demande.

Le sursis peut être renouvelé jusqu'à achèvement des études ou de la formation.

Art. 29. — Le sursis pour études ou formation ne peut être accordé aux citoyens diplômés s'étant inscrits à des *cursus* de même niveau ou d'un niveau inférieur.

Art. 30. — Les listes des élèves, stagiaires et étudiants inscrits et celles des diplômés sont adressées annuellement par les ministères de tutelle à la structure centrale du service national du ministère de la défense nationale.

TITRE 4

APPEL ET INSOUMISSION

CHAPITRE 1er

DE L'APPEL

Art. 31. — L'appel intervient à l'âge de dix-neuf (19) ans révolus.

Art. 32. — Les structures du service national compétentes établissent les ordres d'appel, qui sont remis, contre accusé de réception, directement aux citoyens concernés, ou par le biais de la gendarmerie nationale.

Les modalités pratiques de l'appel des citoyens résidant à l'étranger sont fixées par voie réglementaire.

Art. 33. — Tout citoyen qui reçoit un ordre d'appel doit rejoindre son unité d'incorporation à la date fixée par l'ordre d'appel.

S'il ne rejoint pas, hormis le cas de force majeure, un second ordre d'appel accompagné d'un ordre de route lui sera notifié pour le contingent suivant.

Art. 34. — L'ordre d'appel, accompagné d'un ordre de route, est notifié au citoyen concerné lorsqu'il lui est dûment remis contre accusé de réception.

En cas de refus de l'intéressé d'en accuser réception, il est considéré comme étant dûment notifié.

CHAPITRE 2

DE L'INSOUMISSION

Art. 35. — Est considéré comme insoumis, tout citoyen :

— appelé pour accomplir ses obligations au titre du service national, conformément aux dispositions de l'article 34 ci-dessus, s'il n'a pas, hors le cas de force majeure, rejoint son unité d'incorporation ;

— ayant atteint l'âge de vingt-cinq (25) ans révolus et n'ayant pas, hors le cas de force majeure, satisfait à l'obligation de recensement ou de sélection médicale au sens des articles 11 et 16 ci-dessus.

Art. 36. — Tout citoyen en situation d'insoumission, fait l'objet d'une plainte déposée par la structure du service national compétente, devant le tribunal militaire territorialement compétent.

Art. 37. — L'état d'insoumission cesse, notamment, pour l'un des cas suivants :

— arrestation ;

— présentation volontaire ;

— déclaration d'insoumission par erreur ;

— décès.

Art. 38. — Nonobstant la décision rendue par le tribunal militaire territorialement compétent, la structure du service national compétente statue sur la situation du citoyen vis-à-vis du Service National.

Art. 39. — Les modalités de constitution du dossier de plainte en insoumission, de diffusion et de cessation des recherches à l'encontre des insoumis sont précisées par voie réglementaire.

TITRE 5

INCORPORATION, FORMATION, NOMINATION ET POSITIONS STATUTAIRES

CHAPITRE 1er

DE L'INCORPORATION

Art. 40. — Chaque classe d'âge de citoyens concernés par le service national est fractionnée en plusieurs contingents.

Le nombre des contingents ainsi que leurs dates d'incorporation sont fixés par arrêté du ministre de la défense nationale.

Art. 41. — Tout citoyen est incorporé lorsqu'il rejoint son unité, subit la visite médicale d'incorporation et fait l'objet d'un avis d'incorporation.

A l'issue, il est intégré dans le cadre des militaires du service national et il est soumis aux dispositions de la présente loi et à celles des lois et règlements régissant les personnels militaires.

Art. 42. — A l'issue de la visite médicale d'incorporation, les citoyens déclarés inaptes définitivement au service armé sont dirigés vers la structure du service national compétente pour effectuer les formalités administratives d'exemption.

Art. 43. — Les militaires du service national incorporés reconnus définitivement inaptes au service armé avant terme de la durée légale du service national sont dirigés, après décision de cessation définitive d'activité, vers la structure du service national compétente pour effectuer les formalités administratives d'exemption.

Art. 44. — Les militaires du service national sont classés en :

— élèves officiers du service national ;

— élèves sous-officiers du service national ;

— élèves hommes du rang du service national.

les dispositions du présent article sont précisées par arrêté du ministre de la défense nationale.

CHAPITRE 2

DE LA FORMATION

Art. 45. — Les militaires du service national incorporés bénéficient d'une formation militaire dont la durée et le contenu sont fixés par arrêté du ministre de la défense nationale.

Art. 46. — Outre la formation militaire et le métier des armes, les militaires du service national peuvent bénéficier de formations adaptées selon leurs lieux d'affectation.

CHAPITRE 3

DE LA NOMINATION

Art. 47. — A l'issue de la formation militaire, les militaires du service national sont nommés, conformément à la réglementation en vigueur, dans l'un des grades de la hiérarchie militaire suivants :

— sous-lieutenant ;

— aspirant ;

— sergent ;

— caporal-chef ;

— caporal ;

— djoundi.

CHAPITRE 4

DES POSITIONS STATUTAIRES

Art. 48. — Le militaire du service national est placé dans l'une des positions statutaires suivantes :

— activité ;

— non-activité.

Section 1

DE L'ACTIVITE

Art. 49. — L'activité est la position du militaire du service national en activité de service et qui est prise en considération pour le compte de la durée du service accompli.

Reste dans cette position, le militaire du service national :

— en captivité chez l'ennemi, pris en otage ou porté disparu pendant une durée d'une (1) année ;

— maintenu au-delà de la durée légale du service national, pour les motifs visés à l'article 59 de la présente loi.

Le militaire du service national qui, à l'issue de la durée légale du service national, se trouve dans l'une des situations précitées, est assimilé, selon son grade, au militaire de carrière ou servant en vertu d'un contrat.

Section 2

de la non-activité

Art. 50. — La non-activité est la position temporaire d'interruption des services du militaire du service national, qui se trouve dans l'une des situations suivantes :

— en détention dans un établissement pénitentiaire militaire ou civil ;

— en captivité chez l'ennemi, pris en otage ou porté disparu après une (1) année de captivité, de prise en otage ou de disparition. Dans cette position, ses ayants droit perçoivent une quotité de sa solde fixée par voie réglementaire.

TITRE 6

CESSATION DEFINITIVE D'ACTIVITE, MAINTIEN ET DEGAGEMENT DES OBLIGATIONS DU SERVICE NATIONAL

CHAPITRE 1er

DE LA CESSATION DEFINITIVE D'ACTIVITE

Art. 51. — Les militaires du service national sont admis à la cessation définitive d'activité après l'accomplissement de la durée légale du service national.

Art. 52. — La durée passée par les militaires du service national en état de désertion, ainsi que la durée passée dans des établissements pénitentiaires militaires ou civils suite à une condamnation n'est pas prise en compte dans la durée du service national accomplie.

Art. 53. — Les militaires du service national ayant cumulé plus de trente (30) jours d'arrêts sont maintenus après la libération de leur contingent, pour une période égale à la moitié de la durée totale des sanctions.

Art. 54. — La période de détention provisoire passée par un militaire du service national et suivie d'un non-lieu, d'une relaxe, d'un acquittement ou d'une absolution de la peine, est considérée comme service effectif.

Art. 55. — Le militaire du service national est soumis à un examen médical dit de cessation définitive d'activité au terme de la période légale du service national.

Lors de cet examen, et en cas d'infirmité ou de maladie dûment constatée, un dossier d'expertise est transmis à la commission médicale compétente, conformément à la réglementation en vigueur.

Dans ce cas, il peut être maintenu pour raison médicale au-delà de la durée légale du service national, tel que prévu à l'article 59 ci-dessous.

Art. 56. — Lors de leur cessation définitive d'activité, les militaires du service national ayant accompli leur obligation légale reçoivent une carte du service national, conformément à la réglementation en vigueur.

Art. 57. — Un certificat de bonne conduite est délivré à tous les militaires du service national ayant accompli leur obligation légale, sous réserve qu'ils n'aient pas encouru de sanctions disciplinaires supérieures à huit (8) jours d'arrêts.

La forme et les modalités d'établissement et de délivrance du certificat sont fixées par arrêté du ministre de la défense nationale.

Art. 58. — Les militaires du service national ayant satisfait à leurs obligations vis-à-vis du service National sont versés dans la réserve, conformément à la législation régissant la réserve.

CHAPITRE 2

DU MAINTIEN

Art. 59. — Les militaires du service national peuvent être maintenus, par décision du ministre de la défense nationale, au-delà de la durée légale du service national pour raison médicale ou dans le cas des situations d'exception.

Les modalités de mise en œuvre du présent article sont précisées par voie réglementaire.

CHAPITRE 3

DU DEGAGEMENT DES OBLIGATIONS DU SERVICE NATIONAL

Art. 60. — Sont dégagés des obligations du service national, les citoyens :

— ayant accompli la durée légale du service national ;

— déclarés inaptes au service national conformément aux dispositions des articles 17, 20, 42 et 43 de la présente loi ;

— dispensés pour leurs cas sociaux dignes d'intérêt conformément aux dispositions des articles 24, 25 et 26 de la présente loi ;

— recrutés dans les rangs de l'Armée Nationale Populaire, et ayant servi durant une période au moins égale au double de la durée légale du service national ;

— recrutés dans les rangs de l'Armée Nationale Populaire et rendus à la vie civile pour raison d'inaptitude définitive au service armé.

Art. 61. — Sont également dégagés des obligations du service national, les citoyens en situation régulière vis-à-vis du service national déclarés aptes non incorporables par la structure centrale du service national du ministère de la défense nationale.

TITRE 7

DROITS ET OBLIGATIONS

CHAPITRE 1er

DES DROITS

Art. 62. — Le militaire du service national a droit à une allocation mensuelle.

Le montant de l'allocation mensuelle pour chaque grade est fixé par voie réglementaire.

Art. 63. — Le militaire du service national qui se trouve en position d'activité, au-delà de la durée légale du service national, perçoit une solde d'activité de son grade correspondant à celui du militaire de carrière ou servant en vertu d'un contrat.

Art. 64. — Les citoyens convoqués à la sélection médicale, à l'incorporation et lors de leur cessation définitive d'activité, victimes de blessures à l'occasion de leur déplacement entre leur lieu de résidence et la structure du service national ou l'unité d'incorporation, ont droit à réparation dans les conditions fixées par le code des pensions militaires, susvisé.

Art. 65. — Les citoyens bénéficient d'une indemnité forfaitaire de remboursement des frais de transport lors de la sélection médicale, de l'incorporation et de la cessation définitive d'activité.

Les modalités d'application du présent article sont définies par arrêté du ministre de la défense nationale.

Art. 66. — Lors de la sélection médicale, les citoyens bénéficient de la gratuité de l'alimentation.

Les modalités d'application du présent article sont définies par arrêté du ministre de la défense nationale.

Art. 67. — L'incorporation est suspensive de toute relation de travail, quel que soit le régime juridique de cette dernière.

Au plan statutaire, le militaire du service national est placé, auprès de son employeur public ou privé, dans une position dite de service national.

Art. 68. — Dès la cessation définitive d'activité, la réintégration immédiate du citoyen à son poste de travail d'origine, ou à un poste équivalent, même en surnombre, est de droit, et elle ne peut en aucun cas excéder les six (6) mois.

Art. 69. — Le citoyen réintégré dans son poste de travail bénéficie de tous les droits qu'il avait acquis au moment de son incorporation au service national.

Art. 70. — Le temps de service national est compté pour sa durée effective dans le calcul de l'ancienneté de service exigée pour l'avancement et la retraite conformément à la législation et la réglementation en vigueur.

Il est considéré comme une période d'expérience professionnelle pour le recrutement.

Art. 71. — Le citoyen ayant satisfait aux obligations du service national bénéficie de la priorité à concourir à un contrat d'engagement au sein de l'Armée Nationale Populaire sous réserve qu'il remplisse les conditions fixées par la législation et la réglementation en vigueur.

Art. 72. — La promotion du militaire du service national à un grade supérieur peut avoir lieu :

— pour mérite particulier qui intervient en récompense à une action d'éclat, un fait d'arme ou un acte de bravoure ;

— à titre *posthume*, en reconnaissance du sacrifice du militaire décédé en service commandé ou tombé au champ d'honneur.

Art. 73. — Outre les droits cités ci-dessus, les militaires du service national bénéficient des droits que leur accorde le statut général des personnels militaires.

CHAPITRE 2

DES OBLIGATIONS

Art. 74. — Les militaires du service national sont tenus aux obligations fixées par le statut général des personnels militaires, ainsi que les lois et règlements en vigueur au sein de l'Armée Nationale Populaire.

TITRE 8

DISPOSITIONS TRANSITOIRES ET FINALES

Art. 75. — Sont abrogées, toutes les dispositions contraires à la présente loi, notamment :

— les articles 2 à 6 de l'ordonnance n° 68-82 du 16 avril 1968 portant institution d'un service national ;

— l'ordonnance n° 74-103 du 15 novembre 1974 portant code du service national ;

— la loi n° 89-19 du 12 décembre 1989 portant réduction de la durée légale du service national.

Art. 76. — Les dispositions réglementaires relatives au service national applicables à la date de publication de la présente loi au *Journal officiel* demeurent en vigueur jusqu'à la promulgation des textes prévus pour son application.

Les modalités d'application de la présente loi, aux militaires du service national en activité de service à la date de sa publication, seront définies par voie réglementaire.

Art. 77. — La présente loi sera publiée au *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire.

Fait à Alger, le 13 Chaoual 1435 correspondant au 9 août 2014.

Abdelaziz BOUTEFLIKA.